ديانة فيما بينه وبين الله سبحانه لاقتضاء حلف لا تخرج امراتي الا باذني شرط الاذن لكل خروج حتى لو اذن لها مرة فخرجت بمرة اخرى بلا اذن حنث خلافا لما لو حلف لا تخرج الا ان آذن لك وحتى ان اذن لك فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت بلا اذن لم تحنث ولو اراد ت المراة الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق او اراد ت ضرب العبد فقال ان ضربتك فعبدي حر فقيد الحالف به اى بذلك الخروج او الضرب حتى لو مكثت ساعة ثم خرجت او ضربت لا تحنث وهذه يمين الفور ماخوذ من قاد القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم سميت بها الحالة التي لا ريب فيها و لا لبث ويقال جاء فلان من فوره اى من ساعته وتفرد ابو حنيفة باظهارها ولم يسبقه احد اليها كما جلس اى كما يقيد الحالف بالقعود المعين فيما اذا قال لرجل اجلس فعندي ان قمت فعبدي حر ثم قعد ثم قام فتقعد لم تحنث وقالا ان قعد ثم قام حنث وركب عبده مركبه في الحنث ان نوى و لم يكن الحال انه لا دين به اصلا او يكون دينا و لكن لم يكن مستغرقا حتى لو حلف ان لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد ماذون له وعليه دين مستغرق لم تحنث نوى او لم ينو بخلاف عدم دين مستغرق فانه ان لم ينو لم تحنث هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف تحنث ان نوى سواكان عليه دين او لا وعند محمد تحنث بكل حال وان لم ينو وانما قال مركب عبده لانه ان ركب مركب مكاتبه لا تحنث عندهم وانما قال في الحنث لانه في بيان الايمان

باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام

ولو حلف لا ياكل هذه النخلة او الكرم حنث بثمرها اى تحنث باكل ثمرتها مطلقا، سواكان بسرا او رطابا او تمرا او باكل طلعها او دبس يخرج من ثمرها او عنبه او عصيره وانما قيد به لانه لا يحنث باكل عين النخلة ولو عين البسر والرطب واللبن لا تحنث برطبه فيما اذا حلف لا ياكل من هذا البسر و لا تحنث باكل ثمره فيما اذا حلف لا ياكل من هذا اللبن الرطب و لا تحنث باكل شيرازه فيما اذا حلف لا ياكل من هذا اللبن وكذا لا تحنث اذا اكل ثمنها في هذه الصور واما اذا لم يكن لها ثمر فتحنث بثمنها بخلاف ما لو حلف ان لا ياكل هذا الصبي وهذا الشاب و لا ياكل هذا الحمل وكله بعد ما شاخ او اكل بعد ما صار كبشا فانه تحنث حلف لا ياكل بسرا فاكل رطبا لم تحنث وفي لا ياكل اى فيما لا ياكل رطبا او حلف لا ياكل بسرا او حلف لا ياكل رطبا و لا بسرا تحنث بالمذنب اى باكل المذنب مطلقا سواكان رطبا او بسرا مذنبا عندهما وقال ابو يوسف ان حلف ان لا ياكل بسرا فاكل رطبا فاكل مذنبا حنث

حنث وان اكل بسرا مذنبا لا تحنث وان حلف لا ياكل بسرا فاكل بسرا مذنبا حنث وان اكل رطبا مذنبا فعلى الخلاف وذكر في الهداية قول ابي يوسف والنسخ المعتبرة كثيرة وجح الى مع الصغير والمبسوط والمنظومة والاسرار والايضاح وغيرها كما شهد لما ذكرت الذخيرة رطبا واليس المذنب بكسر النون الذي اكثره بسر وشيء منه رطب والرطب المذنب الذي اكثره رطب وشيء منه بسر فالحاصل انه اعتبر الغلبة اذا المغلوب في مقابلة كالمعدوم عرفا فان الذي عامته رطب يسمى رطبا عرفا وشرعا لا بسرا اذ العبرة للغالب في الاحكام الشرعية و لا تحنث بشراء كباسة اى عنقود بسر فيها رطب قليل في حلف لا يشتري رطبا قيد به اى بالشراء اذ الكان اليمين على الاكل تحنث كذا في الهداية و لا تحنث بسمك في حلف لا ياكل لحما استحسانا وقال مالك والشافعي تحنث قياسا ولحم الخنزير والانسان والكبد والكرش والطحال لحم حتى لو حلف انه لا ياكل لحما واكل منها تحنث وقالا انها ليست بلحم وعليه الفتوى وقال صاحب المحيط في اذا اكل كبدا او كرشا او طحالا لا تحنث في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا تحنث لانه لا يعد لحما والكرش لكل مجتر عندنا لا العدة للانسان وتونثها العرب وفيها لغتان كرش مثل كبد وكبد كذا في الصحاح و لا تحنث بشحم اى باكل شحم الظهر في حلف لا ياكل شحما عند ابي حنيفة وهو الصحيح وتحنث عندهما وذكر الطحاوي قول محمد مع ابي حنيفة ولو كانت يمينه على الشراء لم تحنث باتفاق وقيل هو على الخلاف ايضا وقيل هذا بالعربية اما لو قال به بالفارسية فلا يقع على شحم الظهر بحال واعلم ان الشحوم اربعة شحم الظهر وشحم مختلط بالعظم وشحم على ظاهر الامعاء وشحم البطن والاتفاق على ان تحت شحم البطن وثلاثة على الاختلاف و لا تحنث باليتي في حلف لا ياكل و لا يشتري لحما او شحما وبالجنبر والسويق في هذا البر عند ابي حنيفة الا يقضمه وعند ابي يوسف تحنث اذا اكل خبزها و لا تحنث بسويقه وعند محمد تحنث بسويقه وخبزه وان قضمه تحنث عندهم والقضم الاكل باطراف الاسنان ومنه قضم حنطة فاكلها اى مضغها وكسرها كذا في المغرب وفي هذا الدقيق اى فيما اذا حلف لا ياكل هذا الدقيق حنث بخبزه لا بسفه اى لا تحنث باكل الدقيق مسفوفا وهو ان يوضع على الكف ويبتلع من غير مضغ كما هو في الصحيح وقيل تحنث وان عنى اكل الدقيق بعينه لم تحنث باكل الخبز والخبز ما اعتاده بلده واذا اختبز البر والشعير في دنا

ان هذا اي

اذا حلف حنث